البرلمان يستكمل مناقشة عدد من الاتفاقيات النفطية ويصوت عليها اليوم

في توصيات وجهها للحكومة :

عدم إحالة مشروع أي اتفاقية نفطية إلا بصور طبق الأصل من وثائقها الأصلية

التأكيد على عدم تضمين الاتفاقيات النفطية القادمة أي حكم يعطي المقاول الحق في استخدام الرهن

صنعاء/سبأ:

ناقش مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح امس برئاسة الاخ يحيى علي الراعي رئيس المجلس عددا من التقارير المقدمة من لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن نتائج دراستها لعدد من الاتفاقيات الخاصة بالمشاركة في الإنتاج بين وزارة النفط والمعادن وعدد من الشركات العاملة بهذا المجال.

والاتفاقية الأولى من تلك الاتفاقيات موقعة بين كل من شركات : (كوريا ناشيونال أويل كوربوريشن) و(سامشولي كومبني ليمتد) و(دايسونج انديستريال كومبني ليمتد) و(جي . أس .هولدنج كوربوريشن) والمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز بالقطاع رقم (39) منطقة دمغوت محافظة المهرة المقدرة مساحته بـ (10ر864) كيلومترا مربعا.

أما الاتفاقية الثانية فقد وقعت بين شركات: (أويل شيرش يمن ليمتد) و(كوفبيك - عدن - ليمتد) و(فوياجرانرجي ليمتد) و(أدلفي أنرجي ليمتد) والمؤسسة اليمنية للنفط والغاز بالقطاع رقم (7) منطقة البرقاء بمحافظة شبوة المقدرة مساحته بألفين و950 كيلومترا مربعا.

وأبرمت الاتفاقية الثالثة مع شركة (أويل سيرش (يمن) ليمتد) وشركة (كوفيك عدن ليمتد) وشركة (فوياجر انرجي ليمتد) وشركة (أدلفي انرجي ليمتد) والمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز بالقطاع رقم (74) منطقة قوزه بمحافظة حضرموت المقدرة مساحته بألفين و 950 كيلومترا مربعا.

فيما أبرمت الاتفاقية الرابعة مع كل من : شركة (أوكسيدنتال أف يمن) قطاع (75) المحدودة ، و (تي . جي هولدينجز يمن أنك) والمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز بالقطاع رقم (75) منطقة مرخه محافظتي مأرب وشبوه المقدرة مساحته بألف وخمسين كيلومترا مربعا.

وقد أجرى أعضاء المجلس نقاشا واسعا حول مكونات وأهداف تلك الاتفاقيات لما من شأنه الارتقاء بشروط الاتفاقيات وبما يخدم تطوير النشاط النفطي وينمي عملية الاستثمار في هذا المجال.

وإثر تلك المناقشات استمع مجلس النواب الى الإيضاحات المقدمة من وزير النفط والمعادن حولها ، حيث ابدى الوزير التزامه بتوصيات المجلس الموجهة الى الحكومة ، ومن أبرز تلك التوصيات التأكيد على عدم تضمين نصوص وأحكام المادة (20 / 4) في الاتفاقيات النفطية القادمة أي حكم يعطي المقاول الحق في استخدام الرهن أو ضمانات الرهن لمصالحه لغرض الحصول على تمويل للعمليات البترولية في منطقة الاتفاقية والاكتفاء بما هو منصوص عليه في سائر الاتفاقيات النفطية النافذة السابقة بإعطاء الحق للمقاول بالتنازل على مصالحه في الاتفاقية دون الإشارة الى مسألة الرهن أو ضمانات الرهن.

ودعت توصيات المجلس الى تضمين الجزء الاخير من نص المادة (3 / 4 / 2) في جميع الاتفاقيات النفطية القادمة ما يخص تمديد مدة الاتفاقية (مرحلة التنمية) حكما يقضي بأن التمديد (لن يكون ملزما تجاه اي طرف من أطراف هذه الاتفاقية الا بصدور قانون بالموافقة على ذلك التمديد طبقا للإجراءات الدستورية في الجمهورية اليمنية) وذلك على غرار صيغة هذه المادة الواردة بالاتفاقيات الأخيرة الجديدة المتعلقة بالقطاعات (7 و 74 و 75).

وشددت توصيات مجلس النواب الموجهة الى الحكومة على ضرورة النص بوضوح في جميع الاتفاقيات النفطية انه في حالة الاتفاق مع المقاول او غيره في استكشاف وتنمية وإنتاج الغاز المصاحب والجاف فأن هذا الاتفاق لا يكون ملزما ونافذا الا بعد الموافقة عليه بقانون يصدر طبقا للإجراءات الدستورية ، إضافة الى تضمين المذكرات التفسيرية للاتفاقيات النفطية القادمة بيانات ومعلومات وافية توضح مايلي :

أ - التاريخ الاستكشافي السابق لمنطقة الاتفاقية من حيث الاعمال الاستكشافية السابقة التي نفذت في المنطقة وحجم وكلفة تلك الاعمال ونتائجها ، والشركات السابقة التي عملت في القطاع وفترة عمل كل شركة وما نفذته من اعمال استكشافية وكلفتها مقارنة بالتزاماتها في الاتفاقية وتاريخ انسحاب الشركة وأسباب الانسحاب .

ب - طريقة وإجراءات عرض وتسويق القطاع (منطقة الاتفاقية) لدى الشركات العالمية قبل التوصل الى إبرام الاتفاقية المعروضة على المجلس .

ودعت توصيات مجلس النواب الحكومة ان لا تحيل الى المجلس مشروع اي اتفاقية نفطية قادمة الا اذا كانت وثائقها صورة طبق الأصل للاتفاقية الأصلية الموقعة من جميع الاطراف وموضحا في صفحتها الأخيرة أسماء وصفات الأشخاص المفوضين بالتوقيع على الاتفاقية .

هذا وسيصوت المجلس على هذه الاتفاقيات وفقا لاجراءات اللائحة ، وذلك في الجلسة التي يعقدها اليوم الاربعاء بمشيئة الله تعالى ، بعد استكمال مناقشته لتقارير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن ذلك وإبداء الملاحظات عليها والاستماع الى ايضاحات وزير النفط والمعادن والتزامه بتوصيات المجلس بخصوص تلك الاتفاقيات .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه ، بحضور وزير النفط والمعادن وعدد من الوكلاء والمسؤولين المختصين بالوزارة.

محنة الصومال

فيصل الصوفي

أواخر يناير 1991م خلع رئيس الصومال محمد سياد بري من منصبه أو بالأصح انهار نظام حكمه ولجأ هو إلى دولة مجاورة.. ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم كانت الصومال خلال 17 سنة وما تزال مثالاً غير مسبوق في تاريخ الدول من حيث انهيار نظام القضاء وحكم القانون ودولة المؤسسات، وخلال هذه الفترة صارت الصومال أرضاً لأفضع الحروب الأهلية وارتكاب أسوأ الجرائم، وهي إلى اليوم أكثر المناطق التهاباً.. جربت خلال هذه الفترة بدائل عدة مرات عن طريق أمراء القبائل وشيوخ الحرب ومرة باسم حكومات وبرلمانات انتقالية ومرة تم تجريب نظام المحاكم الشرعية.. وكل تلك الخيارات والبدائل لم تصمد، وفي الوقت نفسه ازدادت فرص قوى الإرهاب على أرض الصومال..

وللخروج من هذه المحنة حاول المتناحرون استغلال إمكانيات الآخرين في محيطهم والراغبين في المساعدة.. مؤتمرات في نيروبي وأخرى عقدها الخصوم في صنعاء والرياض وأسمرة والقاهرة والخرطوم وأرتيريا وغيرها لم تصل إلى كلمة سواء، وحتى استعانة الحكومة التي لا حول لها بالقوات الأثيوبية زاد الطين به..

الشيء الوحيد الذي اتفق عليه قادة الحكومة والمعارضة وأمراء الحرب والنهب في الصومال هو عدم التعرض للسيارات والطائرات التي تجلب القات الأثيوبي إلى مناطق الصومال.. والشيء الوحيد الذي يختلفون حوله هو الدولة رغم أن الجميع يرى أنه لا حل للمشكلة في غياب دولة القانون.

العبرة ها هنا.. إن قادة الصومال - الذين حققوا الاستقلال - وحدوا الصومال الايطالي والصومال الانجليزي في دولة واحدة وظلوا يطالبون بإقليم أوجادين المحتل من إثيوبيا، ولكنهم خسروا كل شيء بما في ذلك بلدهم وأمنهم واستقرارهم لأن السلطة التي كان يترأسها بري استبدت، واستبعدت الجميع لصالح قبيلته وبطانته..

تناولها مجلس الوزراء في اجتماعه الاسبوعي أمس:

الاطلاع على تقرير البنك المركزي عن التطورات الاقتصادية والنقدية

تشكيل لجنة وزارية لدراسة مذكرة النفط لاستبعاد أراضي تابعة لمصافي عدن تقع في نطاق المنطقة الحرة

صنعاء/سبأ :

اطلع مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي امس برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس على تقرير محافظ البنك المركزي بشأن التطورات الاقتصادية والنقدية خلال العام ٢٠٠٧م مقارناً بالعام ٢٠٠٦م والأعوام السابقة حيث أشار التقرير الى حالة استقرار سعر الريال مقابل الدولار .

وأوضح أن الريال لم ينخفض أمام الدولار إلا بأقل من واحد ى بالمائة خلال العام ..منوها الى أن الدين العام الداخلي والدين العام لخارجي ظلا في الحدود الآمنة وبما نسبته ٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدين الداخلي و ٢٧ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدين الخارجي.

وأشار محافظ البنك المركزي ، الى أن الودائع قد ارتفعت في القطاع المصرفي خلال العام 2007م بمقدار 92 مليار ريال لتصل الى حوالي ألف وخمسين مليار ريال فيما ارتفعت التسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع المصرفي للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال العام 2007م بمقدار 93 مليار ريال لتصل الى حوالي 350 مليار ريال ، وقال:" أن معظم البنوك قد رفعت رؤوس أموالها خلال العام 2007م ليصل إجمالي رأس المال المدفوع في نهاية 2007م الى 86 مليار ريال مقارنة بـ 71مليار ريال في نهاية عام 2006م .

واكد أن البنوك التجارية قد قامت بتغطية الديون المشكوك في تحصيلها بمخصصات بلغت حوالي 85 بالمائة ، موضحا أن صافي أرباح البنك المركزي اليمني للعام 2007م بلغت نحو 50 مليار ريال ، مستعرضا جملة الأنشطة الرقابية والتدريبية للبنك خلال الفترة الماضية وآثارها الإيجابية على واقع النشاط المصرفي بشكل عام.

وقد أشاد المجلس بالجهود التي يبذلها البنك المركزي اليمني لتطوير الواقع التشريعي والمؤسسي للقطاع المصرفي وكذا السياسات التي يتبعها البنك للمساهمة في تعزيز التوازن الاقتصادي والنقدي.

وأحال مجلس الوزراء ، اتفاقية القرض الموقعة مع صندوق ابوظبي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع سد حسان في محافظة أبين بمبلغ وقدره 75 مليون دولار إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة للمصادقة على الاتفاقية ، وكلف الأخ وزير الزراعة والري بالتنسيق مع الأخ نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي والأخ وزير المالية لتوفير مساهمة الحكومة في تمويل المشروع والمقدرة بـ20 مليون و300 ألف دولار.

ويتكون المشروع الذي من انشاء السد بارتفاع 20 مترا وطول 340 متر وسعة تخزينية تبلغ 5ر19 مليون متر مكعب وكذا حواجز تحويلية وقنوات رئيسية للري وطرق فرعية داخلية وغيرها، ويهدف الى التحكم بالفيضانات وتنظيم الري للأراضي الزراعية الواقعة بوادي حسان وكذا اعادة تأهيل قنوات الري والتخفيف من استنزاف المياه الجوفية في الوادي إضافة إلى الهدف الإستراتيجي المتمثل في تعزيز الدور الإنتاجي الزراعي للوادي وضمان وجود المياه فيه بصورة مستمرة .

وشكل المجلس لجنة وزارية برئاسة الأخ نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي لدراسة مذكرة وزارة النفط والمعادن حول استبعاد الاراضي التابعة لشركة مصافي عدن في المنطقة (إم) الواقعة في نطاق اراضي الهيئة العامة للمنطقة الحرة عدن والرفع إلى المجلس بالنتائج خلال شهر من تاريخه للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

ووافق المجلس على تقرير وزارة المالية المتضمن حصر وتقييم أصول وخصوم الهيئة العامة لتطوير تهامة كما في 31/ 12 / 2005م وذلك لتصحيح المركز المالي للهيئة المنشأة بموجب القانون رقم 2 لسنة 1973م والرفع إلى المجلس بالنتائج للمصادقة عليها ، وأقر اعتماد المركز المالي للهيئة كما في 1 /1 / 2006م بمبلغ 15 مليار و194 مليوناً و514 ألفاً و838 ريالا والموجودات الثابتة بمبلغ 15 ملياراً و634 مليون و136 ألف و820 ريالا.

واكد المجلس على إجراء التسويات اللازمة بشأن إقفال المشروعات المنفذة بحساب الموجودات الثابتة والبالغ تكلفتها 886 مليونا و241 ألفاً و737 ريالا ، ووجه رئيس هيئة تطوير تهامة باتخاذ الإجراءات اللازمة والقانونية بشأن استيفاء وثائق ملكية اراضي الهيئة ومتابعة استعادة المباني والمنشآت والآلات المملوكة للهيئة التي بحوزة الغير، وكذا تنفيذ كافة التوصيات الواردة في تقرير المراجعة. وشدد المجلس على ضرورة قيام الجهات المعنية بإكمال الإجراءات القانونية والمحاسبية اللازمة وفقا لما ورد في التقرير.

واطلع مجلس الوزراء على التقرير الأولي المقدم من الأخوين وزير الصحة العامة والسكان والزراعة والري حول داء النغف الدملي الذي تنقله ذبابة الدودة الحلزونية، والإجراءات التي تم اتخاذها لمعالجة الحالات المصابة وكذا الوقاية من هذا الداء في المناطق التي تم تسجيل ظهور فيها لهذه الدودة، إلى جانب ابرز الأسباب الرئيسية في انتشارها والتي ترجع بدرجة رئيسية إلى عدم النظافة بما يهيئ الجو اللازم لتكاثر الذباب المتسبب في نقل المرض ونشره من الحيوانات إلى الإنسان وبالعكس.

وقد وجه المجلس الوزارتين بالتنسيق مع السلطة المحلية وتكثيف الجهود لمحاصرة هذه الآفة والقضاء عليها بما في ذلك التركيز على الجوانب التوعوية بطرق الوقاية منها وفي المقدمة دور النظافة العامة او الشخصية في هذه العملية.

واطلع المجلس على محضر اجتماع الدورة الثامنة للجنة الوزارية اليمنية - العمانية المشتركة المنعقد في العاصمة صنعاء يومي 6 و 7 فبراير الجاري برئاسة وزيري النقل في البلدين الشقيقين ، حيث أشاد المجلس بالنتائج التي خرجت بها الدورة الثامنة على صعيد تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين والشعبين الشقيقين الجارين ، موجها جميع الجهات المعنية بمتابعة عملية التنفيذ لما تم التوصل إليه خلال الاجتماع كل فيما يخصها والرفع بالنتائج أولا بأول.

وناقش مجلس الوزراء مذكرة الأخ وزير الاتصالات وتقنية المعلومات حول متطلبات تفعيل الاستفادة من كابل الألياف الضوئية التابع للمؤسسة العامة للاتصالات في النقل التلفزيوني الخاص بالفعاليات والأنشطة المختلفة التي تشهدها المحافظات في المجالات التنموية والشبابية والرياضية والثقافية وتم إحالة المذكرة على ضوء ذلك إلى الوزراء المعنيين لدراسة الموضوع بجوانبه المادية والتقنية والرفع إلى المجلس بما يلزم خلال شهر من تاريخه.

وفيما يتعلق بفعاليات الأخوة الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير الأخ وزير التربية والتعليم حول مشاركته في مؤتمر إطلاق تقرير إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنعقد في العاصمة الأردنية عمان يومي 4 و 5 فبراير الحالي وعلى تقرير الأخ وزير الدولة أمين العاصمة عن مشاركته في منتدى المدن العربية المنعقد في مدينة دبي بالإمارات العربية المتحدة في الفترة من 10 - 11 فبراير الجاري.

أحال إلى البرلمان اتفاقية القرض الموقعة مع صندوق ابوظبي للمساهمة في تمويل مشروع سد حسان

البنك المركزي اليمني يحقق خمسين مليار ريال أرباحا في 2007

صنعاء / سبأ:

قال محافظ البنك المركزي اليمني احمد عبدالرحمن السماوي أن البنك حقق صافي أرباح ٥٠ مليار ريال في ٢٠٠٧.

وأكد في تقرير قدمه لمجلس الوزراء أمس بشأن التطورات الاقتصادية والنقدية خلال العام الماضي « ان الأنشطة الرقابية والتدريبية للبنك خلال الفترة الماضية كانت لها آثار إيجابية على واقع النشاط المصرفي.

وأوضح أن الريال لم ينخفض أمام الدولار إلا بأقل من واحد بالمائة خلال ٢٠٠٧.وان الودائع ارتفعت في القطاع المصرفي اليمني خلال ٢٠٠٧ بمقدار ٩٢ مليار ريال لتصل إلى ألف وخمسين مليار ريال.

وقال السماوي ان التسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع المصرفي للقطاعات الاقتصادية المختلفة ارتفعت خلال ٢٠٠٧م بمقدار ٩٣ مليار ريال لتصل الى حوالي ٣٥٠ مليار ريال.

منوها الى أن الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي ظلا في الحدود الآمنة وبما نسبته ٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدين الداخلي و٢٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدين الخارجي.

وأكد السماوي في تقريره « أن معظم البنوك قد رفعت رؤوس أموالها خلال العام ٢٠٠٧م ليصل إجمالي رأس المال المدفوع في نهاية ٢٠٠٧م إلى ٨٦ مليار ريال مقارنة بـ ٧١مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٦م .. مشيرا إلى أن البنوك التجارية قد قامت بتغطية الديون المشكوك في تحصيلها بمخصصات بلغت حوالي ٨٥ ٪.